

ما هو نظام نوسترم لدعم القرار؟

هو إجراء تنسيقي، تموله EC FP6، ويهدف إلى الحوكمة والتخطيط في مجال الإدارة المستدامة للمياه بمنطقة البحر المتوسط عن طريق:

- تأسيس شبكة تربط بين مجالات العلم والسياسة والمجتمع المدني،
- تشجيع المشاركة الفعالة من جانب المنفعين ذوي الصلة،
- وضع "مبادئ توجيهية حول أفضل الممارسات" ونشرها لتصميم وتنفيذ أدوات نظام دعم القرار من أجل

ما المقصود بالمشاركة العامة؟

يمكن تعريف "المشاركة العامة" عموماً بأنها أي إجراء أو وسيلة تسمح لأصحاب المصلحة بالتأثير في نتائج عملية صنع القرار.

وفي إدارة المياه، يقصد بالمنفعين جميع الأطراف الفاعلة التي تؤثر، أو من الممكن أن تتأثر، بتطوير وتنفيذ خطة أو سياسة للمياه. ويمكن أن يكون أصحاب المصلحة الرئيسيون المشاركون في إدارة المياه من ممثلي الوزارات الحكومية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ومقدمي الخدمات، ومستخدمي المياه. وتهدف المشاركة العامة في "الإدارة المتكاملة لموارد المياه" إلى الوصول إلى عمليتي وضع سياسات وصنع قرار تتسمان بالانفتاح والشفافية، مما يمهد الطريق للسلام والاستقرار والتغيير الديمقراطي في منطقة البحر المتوسط

لماذا تستخدم المشاركة العامة؟

لا يمكن تحقيق الإدارة المستدامة للمياه بغير إحداث تكامل بين المعارف والخبرات والمصالح الخاصة بالأطراف الفاعلة المشاركة في عملية صنع القرار من مختلف القطاعات (الحضرية، والزراعية، والصناعية، والسياحية، والبيئية، والصحية، والطاقة، والنقل).

ويساعد تحديد أصحاب المصلحة ذوي الصلة وإشراكهم على:

- تجنب السياسات الجائرة وغير المبررة؛
- ضمان قبول القرار المتخذ؛ لأن من المرجح أن المنفعين سيثقون في عملية صنع القرار ونتائجها، ويشعرون بحس الملكية، ويدعمون المشروع، ويعملون على تطبيقه بنجاح؛
- ضمان مخاطبة السياسات أو الخطط الموضوعية لاحتياجات الناس؛
- حل النزاعات وابتكار حلول سليمة وعادلة ومقبولة لجميع الأطراف الفاعلة من خلال تعزيز الحوار والاتصال؛
- ضمان التعلم الاجتماعي من خلال الاتصال وتبادل المعلومات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة؛
- تطوير قاعدة معلومات أكثر اكتمالاً بهدف تصميم خطط واستراتيجيات محسنة؛
- وبوجه عام، تعزيز جودة القرار فضلاً عن فعالية المشروع وكفاءته.

"الحوار هو بداية الحكمة"
(الشبكة الدولية لمنظمات
أحواض الأنهار، 2002)

"كيف تتم الموازنة بين حقوق
الأكثرية والأقلية؟ هذا هو القرار
الذي يمثل لب عملية المشاركة"
(بايرن ودافيس، 1998)

ما هي سلسلة نشرات نظام نوسترم لدعم القرار؟

تلخص هذه الوثائق القصيرة النتائج الأساسية للمشروع وتمثل مدخلاً لنطاق واسع من المنتجات والموارد المتاحة بالموقع الإلكتروني للمشروع. وتتكون هذه السلسلة من ثلاثة أنواع من النشرات:

- نشرات دراسات الحالة
- نشرات السياسة
- نشرات فنية

إلى من توجه هذه النشرات؟

بوصفها جزءاً من سلسلة نشرات السياسة، توجه هذه الوثيقة بشكل أساسي إلى واضعي السياسات وصانعي القرار المهتمين بالحصول على أفكار جديدة حول الكيفية التي يمكن أن تدعمهم بها أدوات نظام دعم القرار ومناهجه في عملهم اليومي، وقد تفيد أيضاً الباحثين والممارسين..

الخبرات المكتسبة من دراسات الحالة المرتبطة بنظام نوسترم لدعم القرار

كروايتيا

تم حل بعض النزاعات الناشئة عن الاستخدام التنافسي لمياه حوض نهر "سينينا" بفضل الاجتماعات التي عقدت مع الجهات الرسمية وأصحاب المصلحة.

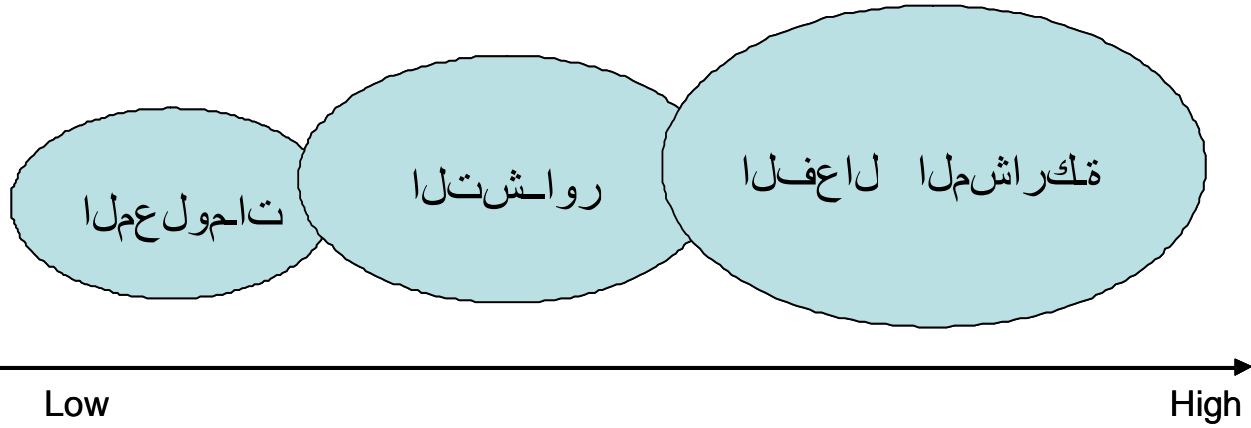
إسرائيل/ فلسطين

تم تنظيم اجتماعات للجماعات التشاورية Focus Groups بهدف مناقشة البدائل المتعددة لحل المشاكل المختلفة المرتبطة بمجتمع مياه البحر الميت الذي تتقاسمه ثلاثة بلدان.

لمزيد من المعلومات انظر موقع
NOSTRUM-DSS:

→ <http://www.nostrum-dss.eu>

هذه النشرة مسنولية المؤلف (أو المؤلفين) فقط ولا تعبر عن رأي المفوضية الأوروبية، ولا تتحمل المفوضية مسنولية أي استخدام للمعلومات الواردة فيها.



أشكال مختلفة للمشاركة العامة

- يشير المفهوم العام لتعبير المشاركة العامة إلى مستويات مختلفة من المشاركة تم تلخيصها في الشكل المبين أعلاه:
- (1) في عمليتي جمع المعلومات ومن ثم التشاور، يحدث اتصال من طرف واحد، وكل ما يتم هو مجرد تقديم المعرفة أو تلقيها. ولا تعتبر هذه الأشكال عادة مشاركة حقيقية، وإنما خطوات تمهيدية مهمة لإعداد للمشاركة الفعالة من جانب جماعات المصالح المختلفة المعنية بتطوير السياسات.
 - (2) تسمح عمليات المشاركة الصحيحة بدرجة معينة من تمكين أصحاب المصلحة. إذ تشارك الأطراف الفاعلة المختلفة ذات الصلة التي تم تحديدها من خلال التحليل الأولي للشبكات الاجتماعية على نحو فعال ومنتظم في التحليل اللاحق للمشكلة موضع البحث. وتساهم الأطراف الفاعلة المشاركة في تصميم السياسة أو القرار المستقبلي، في إطار عملية اتصال تتم بين طرفين.
 - (3) تتنبأ مرحلة متقدمة بالمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة منذ البداية وحتى المراحل الأخيرة من التقييم واختيار الحلول البديلة للمشكلة.

المشاركة العامة في منطقة البحر المتوسط

في منطقة البحر المتوسط، يؤدي التوزيع غير المتساوي لموارد المياه وتضارب المصالح المرتبطة بإدارة أحواض الأنهار العابرة للحدود إلى تفاقم النزاعات بين مستخدمي المياه. وتتشأ معوقات إضافية نتيجة مشكلات الاتصال تنجم عن تنوع الثقافات واللغات بين الأطراف الفاعلة بمختلف البلدان المتجاورة. وتحظى الإدارة المتكاملة لموارد المياه والمشاركة العامة بأولوية عالية في جداول أعمال الحكومات. وثمة حصيلة متاحة من سنوات الخبرة في تطوير وتطبيق المشاركة العامة بالفعل؛ إذ يشكل البحث المتقدم والمقالات الثرية قاعدة نظرية صلبة تبنى عليها مشاركة أصحاب المصلحة. ومع ذلك، ما زالت مناهج المشاركة العامة وممارساتها بحاجة إلى وضعها في قالب مؤسسي، وبخاصة مسألة تمثيل أصحاب المصلحة.

أدوات لدعم المشاركة العامة

ثمة نطاق واسع من المنابر والوسائل (مثل الاجتماعات غير الرسمية، وهيئات المحلفين المشكلة من المواطنين، وورش العمل، والمجموعات التشاورية، والمؤتمرات الإلكترونية) يسمح بوجود أشكال مختلفة من المشاركة. كما توفر تقنيات المعلومات والاتصال أيضاً أدوات قيمة لتطبيق عمليات المشاركة. وفي عملية صنع القرار، ينبغي جمع معلومات هادفة، وتنظيمها، وتقييمها، وعرضها بأسلوب مفهوم. وقد تم تطوير العديد من الأدوات المعتمدة على الكمبيوتر، مثل نظام دعم القرار DSS، لتساعد واضعي السياسات وصانعي القرار في هذه العملية.

لمشاهدة حلول عملية حول وضع المساهمة العامة موضع التطبيق، انظر: المنتجات النهائية لنظام نوستروم لدعم القرار

<http://www.nostrum-dss.eu>

الصفحة الرئيسية << المنتجات النهائية << الدعم الفني << أدوات للتخطيط والإدارة

وعلى وجه الخصوص:

- يساعد نظام دعم القرار الفريق متعدد التخصصات المشارك في تحليل إحدى مشكلات المياه على أن يصل إلى لغة مشتركة ويفكر بطريقة منظمة. وتوضح معايير المشكلة وأهدافها ومحدداتها أكثر من خلال مجمل عمليتي تطوير نظام دعم القرار وتطبيقه.
- تدعم السمات البيانية لنظام دعم القرار الاتصال بين أصحاب المصلحة من ذوي الخلفيات المختلفة. وتزداد أهمية الوسائل البصرية أكثر وأكثر في نظام دعم القرار عندما لا يتألف الجمهور من واضعي السياسات فحسب بل من المواطنين أيضاً. ويتم تطوير إمكانات الاتصال التي تساعد على تشجيع المشاركة العامة بوجه خاص في "أدوات دعم التشاور" و"أنظمة دعم القرارات الجماعية" التي تهدف إلى تسهيل عملية صنع القرار القائمة على التعاون.

